



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٧١/٨/٢١

مركز الأهرام للتخطيط وتكنولوجيا المعلومات

# النص الكامل لدستور دولة اتحاد الجمهوريات العربية

أنيح في كل من دمشق  
والقاهرة وطرابلس في وقت  
واحد مشروع الدستور لدولة  
اتحاد الجمهوريات العربية ،  
الذي أقره الرؤساء الثلاثة ،  
وفيما يلي نصه :

أن الشعب العربي في الجمهورية  
العربية السورية والجمهورية العربية  
الليبية وجمهورية مصر العربية أيهانا منه  
بأنه جزء لا يتجزأ من الأمة العربية وأن  
الجمهوريات الثلاث تؤمن بالمصير العربي  
الواحد وأن القومية العربية هي دعوة  
تحرير وبناء وعدل وسلام . وأنها طريق  
العرب إلى الوحدة الشاملة وبناء نظام  
ديمقراطي واشتراكي يحصى حقوق المواطن  
ويصون حرياته الأساسية ويدعم سيادة  
القانون .

واستجابة منه لنداء الوحدة العربية  
التي تحفل مكان الصدارة في الوجدان  
العربي والتي عززها الكفاح العربي  
المشترك ضد الاستعمار والصهيونية  
والتزعات الإقليمية والحركات الانفصالية  
وأكنتها الثورة العربية المعاصرة ضد  
المنسلط والاستغلال وأهدار حقوق  
الإنسان السياسية والاجتماعية .

ونقة منه بأن جميع الإنجازات التي  
حققها ويمكن أن يحققها أي قطر في واقع  
التجربة تظل قاصرة عن بلوغ كامل أبعادها



## مركز الأهرام للتخطيط وتكنولوجيا المعلومات

ومعرضة للتشوه والانتكاس ما لم  
تعزها وتصنها الوحدة العربية .  
وانطلاقا من موقع الصعود العربي  
في معركة الحاسمة لتحرير الأرض  
العربية المحتلة وما يفرضه من تجميع  
للطاقات العربية من أجل مجابهة التحدي  
لوجود الأمة العربية .

وايمانا بدور الأمة العربية الحضاري  
في قهر التخلف والتبعية ومساهمة ايجابية  
منها في دفع عجلة التقدم الانساني  
وصيانة السلام والامن الدوليين وارساء  
قواعد العلاقات بين الدول والتشعوب  
على أساس من العدل والقانون .

وتفيذاً للحكام الاساسية لاتحاد  
الجمهوريات العربية الصادرة في بنغازي  
بتاريخ ٢١ من صفر سنة ١٣٩١ هـ  
الموافق ١٧ من أبريل - نيسان -  
سنة ١٩٧١ ميلادية .

فقد اقر بعد التوكل على الله قيام  
دولة اتحاد الجمهوريات العربية على  
أساس المبادئ والاحكام الاتية :

الباب الاول : المقومات الاساسية  
لاتحاد الجمهوريات العربية .

مادة ١ - اقام الشعب العربي في كل  
من الجمهورية العربية السورية  
والجمهورية العربية الليبية وجمهورية  
بحر العربية على أساس من الاختيار  
الحر المتساوي في الحقوق دولة اتحادية  
تسمى « اتحاد الجمهوريات العربية »  
مادة ٢ - السيادة في الاتحاد للشعب  
وتمارس السلطات الاتحادية اختصاصاتها  
باسم على الوجه المبين في هذا الدستور  
مادة ٣ - الشعب في اتحساد  
الجمهوريات العربية جزء من الأمة العربية  
مادة ٤ - نظام الحكم في اتحساد  
الجمهوريات العربية ديمقراطي واشتراكي



## مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

مادة ٥ - اللغة العربية هي اللغة الرسمية في الاتحاد .

مادة ٦ - تؤكد دولة الاتحاد على القيم الروحية وتتخذ الشريعة الإسلامية مصدراً رئيسياً للتشريع .

مادة ٧ - لاتحاد الجمهوريات علم واحد . وشعار واحد . ونشيد واحد ويصدر قانون اتحادي بتنظيم هذه الامور  
مادة ٨ - للاتحاد عاصمة واحدة تحدد بقانون .

مادة ٩ - تقبل في عضوية الاتحاد بقرار اجهاى من مجلس الرئاسة ، الجمهوريات العربية التي تؤمن بالوحدة العربية وتناضل من أجل تحقيق المجتمع العربى الاشتراكى الموحد وترتضى العمل بالاحكام المقررة في هذا الدستور .

مادة ١٠ - الى ان يتم صدور قانون اتحادي ينظم شؤون الجنسية الموحدة للاتحاد تتولى كل جمهورية من جمهوريات الاتحاد تنظيم الشؤون المتعلقة بجنسية مواطنيها في نطاق الاسس العامة التي يصدر بها قانون اتحادي .

مادة ١١ - تلتزم كل جمهورية من جمهوريات الاتحاد بالا يتعارض دستورها مع احكام هذا الدستور .

مادة ١٢ - تكفل دساتير الجمهوريات وقوانينها كحد أدنى المبادئ والحقوق التالية :

● المواطنون أمام القانون والقضاء متساوون ولا تمييز بينهم بسبب الجنس

أو الاصل أو اللغة أو الدين  
● حرمة المسكن .

● لا جرمية ولا عقوبة الا بقانون والمتهم بريء حتى تثبت ادانته بحكم قضائي .



## مركز الأهرام للتخطيط وتكنولوجيا المعلومات

- عدم جواز القبض على المواطنين الا في حدود القانون .
- حرية النقاض وسلوك سبل الطمن والدفاع امام جهات القضاء .
- حرية التنقل واختيار محل الاقامة
- حظر الابعاد عن الوطن .
- حرية الامتداد واقامة الشعائر الدينية .
- حرية البحث العلمى .
- حرية الرأى والصحافة والنشر .
- حرية الاجتماع .
- سرية المراسلات .
- حق المواطنين في اختيار حكاهم ومحاسبتهم .
- حرمة الملكية الخاصة في حدود القانون بما لا يتعارض مع حق المجتمع في الملكية العامة والتعاونية
- حق العمل .
- حق التعليم .
- الحق في الضمان الاجتماعى والتأمينات الاجتماعية .
- الحق في الرعاية الصحية .
- حماية الطفولة والامومة والاسرة .
- تحقيق تكافؤ الفرص بين المواطنين في مختلف المجالات .
- مادة ١٣ - حق الانتقال والعمل مكنول لمواطنى الاتحاد بين جمهورياته وينظم قانون الاتحاد كيفية ممارسة هذا الحق .
- الباب الثانى : اختصاصات الاتحاد ومؤسساته وماليته .
- الفصل الاول : اختصاصات .
- مادة ١٤ - يتولى الاتحاد ممارسة الاختصاصات الآتية :
- اولاً : في المجال الخارجى :
- (١) وضع أسس السياسة الخارجية



## مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

والعمل على توحيد السياسات التي تتبعها الجمهوريات في علاقاتها الدولية .

(ب) مسائل السلم والحرب وتمذرن فيها قرارات مجلس الرئاسة بالاجماع .  
(ج) التنسيق بين الجمهوريات الاعضاء في مجال التمثيل الدبلوماسي والتتصلي مع الدول الاجنبية .

(د) ابرام المعاهدات والاتفاقات الدولية مع الدول الاجنبية والمنظمات الدولية في الامور الداخلة في اختصاص الاتحاد ثانيا : في مجال الدفاع :

(ا) تنظيم وقيادة الدفاع عن اتحساد الجمهوريات العربية .  
(ب) قيام قيادة عسكرية مسؤولة عن التدريب والعمليات .

(ج) تحريك القوات بين الجمهوريات بقرار من مجلس الرئاسة أو من يفوضه في ذلك أثناء العمليات .

(د) التنسيق بين الصناعات العسكرية في الجمهوريات الاعضاء .

ثالثا : في مجال الامن القومي .  
حماية الامن القومي ووسع خطسة تأمين سلامة الاتحاد وفقا لمسا يتجره مجلس الرئاسة .

### رابعا : في مجال الاقتصاد :

ا - وضع خطط التنمية المساهمة المشتركة على النحو الذي يكفل تحقيق التكامل فيما بين اقتصاديات الجمهوريات الاعضاء وتلتزم هذه الجمهوريات بأن تراعى في وضع الخطط الوطنية مقتضيات تنفيذ الخطط العامة .

ب - تنظيم انتقال السلع والخدمات ورؤوس الاموال بين انجمهوريات الاعضاء وتنظيم اقامة واستخدام مواطني احدى



## مركز الأهرام للتخطيط وتكنولوجيا المعلومات

الجمهوريات الاعضاء من جمهورية اخرى

عضو في الاتحاد .

ج - العمل على توحيد النظم

والسياسات الاقتصادية والمالية في

الجمهوريات الاعضاء وتقديم الضمانات

الاحصائية والمحاسبة التي تخدم مجموع

هذه الجمهوريات .

د - التنسيق بين اقتصاد الاتحاد

واقتصاد الدول العربية الاخرى بما يحقق

التكامل الاقتصادي العربي وذلك وفقا

لوسائل التنظيم التي يقرها مجلس

الرئاسة .

ه - العمل على توحيد السياسات

الاقتصادية للجمهوريات الاعضاء من

علاقتها مع الدول الاخرى وتنسيق

التعاون مع المنظمات الاقتصادية والمالية

الدولية .

و - انشاء المرافق ذات النفع المشترك

للجمهوريات الاعضاء والمشروعات المشتركة

بينها والاشراف عليها .

ز - انشاء المؤسسات الاقتصادية

الاتحادية والاشراف عليها .

خامسا : في مجال التربية والتعليم

والثقافة :

ا - وضع سياسة تعليمية وتربوية

وثقافية تستهدف بناء جيل قومي عربي

اشتراكي ومؤمن .

ب - وضع سياسة موحدة للبحث

العلمي تكفل ملاحقة التطور العلمي

والتنسيق بين مؤسسات البحث العلمي

في الجمهوريات الاعضاء .

ج - وضع مجال سياسة اعلامية

اتحادية تخدم اهداف الاتحاد .



## مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

سادساً : في مجال تسميق التشريعات  
وتوحيدها :

تتولى السلطات الاتحادية التسميق بين  
التشريعات والانتظية في الجمهوريات  
الإعضاء وتعمل على توحيدها .

الفصل الثاني .. مؤسسة الاتحاد .  
الفرع الأول : السلطة التنفيذية للاتحاد

أولاً - مجلس رئاسة الاتحاد ..  
مادة ١٥ - يتكون مجلس رئاسة  
الاتحاد من رؤساء الجمهوريات الإعضاء  
وهو السلطة العليا في ممارسة  
الاختصاصات المقررة للاتحاد في هذا  
الدستور .

مادة ١٦ - ينتخب مجلس الرئاسة  
رئيساً له من بين أعضائه وذلك لمدة  
سنتين قابلة للتجديد ويضع المجلس لائحة  
داخلية تنظم عمله .

مادة ١٧ - يؤدي كل من أعضاء  
مجلس الرئاسة أمام مجلس الأمة  
الاتحادى اليمين الدالية .

٥ اقم بالله العظيم ان احافظ  
مخلصاً على اتحاد الجمهوريات العربية  
وان احترم الدستور والقانون وان اتامل  
لخدمة مصالح الشعب وتحقيق اهداف  
الامة العربية .

مادة ١٨ - تصهر قرارات مجلس  
الرئاسة بالافلبية فيما عدا الحالات  
الآتية :

أ - المسائل التي يشترط فيها  
الدستور والاحكام الاساسية لاتحاد  
الجمهوريات العربية الاجماع .

ب - المسائل الهامة الأخرى التي  
يرى احد أعضاء مجلس الرئاسة ضرورة  
الاجماع فيها وذلك خلال سنتين من  
تاريخ نفاذ هذا الدستور .



## مركز الأرقام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

مادة ١٩ - إذا حدث ما بين أدوار انعقاد مجلس الأمانة الاتحادي أو في فترة حله ما يوجب الإسراع في اتخاذ تدابير لاحتتمل التأخير جاز لمجلس رئاسة الاتحاد أن يصدر في شأنها بالأجماع قرارات تكون لها قوة القانون .

ويجب عرض هذه القرارات على مجلس الأمانة الاتحادي لاتقرارها في أول دور انعقاده فإذا لم تعرض على المجلس زال مالها من اثر من تاريخ انعقاد المجلس . أما إذا عرضت ورفضها المجلس فيزول ما كان لها من اثر من تاريخ الرفض .

مادة ٢٠ - يصدر مجلس رئاسة الاتحاد اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين الاتحادية وتنظيم المؤسسات والمرافق التي يشرف عليها الاتحاد .

مادة ٢١ - لانتسذ قرارات مجلس رئاسة الاتحاد إلا بعد نشرها في الجريدة الرسمية الاتحادية ما لم ينص على غير ذلك في صلب القرار .

مادة ٢٢ - يتمعد مجلس رئاسة الاتحاد في عاصمة الاتحاد . . . ويجوز بقرار منه عقده في أي مكان آخر داخل الاتحاد .

### ثانيا : المجلس الوزاري الاتحادي :

مادة ٢٣ - يعين مجلس رئاسة الاتحاد عددا من الوزراء يتسكون منهم مجلس وزاري اتحادي برئاسة رئيس يعينه مجلس الرئاسة . ويحدد مجلس الرئاسة اختصاصات كل وزير اتحادي . ولا يجوز الجمع بين منصب الوزير الاتحادي وبين أي منصب عام أو وظيفة عمومية في





## مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

أحدى الجمهوريات الا فى حالات  
استثنائية يوافق عليها مجلس رئاسة  
الاتحاد .

مادة ٢٤ - الوزراء الانتصابيون  
مستولون امام مجلس الرئاسة فى  
ممارسة مهامهم ويؤدون امامه اليمين  
المنصوص عليها فى المادة ( ١٧ ) من  
هذا الدستور .

مادة ٢٥ - يعقد المجلس الوزارى  
الاتحادى اجتماعات دورية ومشاركة للنظر  
فى الشؤون التنفيذية للاتحاد ولتنسيق  
أعمال الوزراء الاتحاديين ويمارس المجلس  
والوزراء المسائل القالصة على وجه  
الخصوص .

( ا ) اعداد مشروعات القوانين  
والقرارات الاتحادية .

(ب) اعداد الدراسات التى يقتضيها  
تحقيق المهام المنوطة بالاتحاد .

( ج ) الاتصال بالوزراء المختصين فى  
الجمهوريات الاعضاء لممارسة اختصاصات  
الاتحاد وفقا للقواعد التى يقرها مجلس  
الرئاسة .

( د ) متابعة تنفيذ القوانين والقرارات  
الاتحادية واعداد تقارير دورية لرفعها  
لمجلس الرئاسة .

( هـ ) اعداد مشروع موازنة الاتحاد .

مادة ٢٦ - يضع مجلس الرئاسة  
بقرار منه نظام عمل المجلس الوزارى  
الاتحادى .

ثالثا : المجالس والهيئات المتخصصة  
واللجان الفنية

مادة ٢٧ - ينشئ مجلس الرئاسة  
مجالس اتحادية للشؤون التخطيطية  
والاقتصادية والاجتماعية ولشؤون الامن



## مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

القومي والسياسة الخارجية والتربية والتعليم والثقافة والبحث العلمي والإعلام واية مجالس او هيئات متخصصة او لجان فنية اخرى يراها لازمة لتحقيق اهداف الاتحاد ويتحدد تشكيل واختصاصات تلك المجالس والهيئات واللجان وعلاقتها بالوزراء الاتحاديين بموجب قرارات تصدر عن مجلس الرئاسة

**رابعاً : الموظفون الاتحاديون :**

مادة ٢٨ - يصدر قانون اتحادي ينظم الموظفين الاتحاديين يبين شروط توظيفهم وواجباتهم والمزايا المسادية والمعنوية المقررة لهم وما يكفل لهم الاستقلال في اداء اعمالهم .

### الفرع الثاني : السلطة التشريعية :

مادة ٢٩ - يتكون مجلس الامة الاتحادي من ٢٠ عضواً عن كل جمهورية ينتخبهم مجلس الشعب فيها من بين اعضاءه وتكون مدة مجلس الامة الاتحادي اربع سنوات ويؤدى عضو مجلس الامة الاتحادي امام المجلس اليميني المنصوص عليها في المادة ١٧ من هذا الدستور ولا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الامة الاتحادي وعضوية مجلس الشعب وفي حالة غياب مجلس الشعب في احدى الجمهوريات والى ان يتكون ذلك المجلس فان القيادة السياسية تضع قواعداً لاختيار ممثلي جمهوريتها في مجلس الامة الاتحادي

مادة ٣٠ - ينتخب مجلس الامة الاتحادي رئيساً له من بين اعضاءه .

مادة ٣١ - يعقد مجلس الامة الاتحادي دورتين في العام وذلك بناء على دعوة من رئيس مجلس رئاسة الاتحاد وتحدد اللائحة الداخلية مدة كل دورة وموعد انعقادها ويجوز دعوة المجلس في دورة



## مركز الأهرام للتخطيط وتكنولوجيا المعلومات

انعتاد غير عادية إذا دعت الضرورة إلى ذلك بناء على طلب من مجلس رئاسة الاتحاد أو ثلث أعضاء المجلس .

مادة ٢٢ - يعقد مجلس الأمة الاتحادي اجتماعاته في المكان المحدد له في عاصمة الاتحاد ويجوز بعد موافقة مجلس رئاسة الاتحاد أن يعقد المجلس اجتماعاته في أي مكان آخر داخل الاتحاد .

مادة ٢٣ - لا يصح انعقاد مجلس الأمة الاتحادي إلا إذا حضر الاجتماع ثلثا أعضائه على الأقل .

مادة ٢٤ - تصدر قرارات مجلس الأمة الاتحادي بموافقة الأغلبية المطلقة لأعضائه إلا إذا اشترط الدستور خلاف ذلك .

مادة ٢٥ - لمجلس رئاسة الاتحاد ولأعضاء مجلس الأمة الاتحادي حق اقتراح القوانين .

مادة ٣٦ - يدخل في اختصاص مجلس الأمة الاتحادي ما يلي :

( أ ) مناقشة وإقرار القوانين الاتحادية .

( ب ) مناقشة وإقرار موازنة الاتحاد

( ج ) مناقشة وإقرار المعاهدات

والإنفاقات التي يبرمها الاتحاد والتي

يشترط هذا الدستور إقرارها من المجلس

( د ) مناقشة السياسة العامة لدولة

الاتحاد واقتراح كل ما من شأنه تدعيم

الاتحاد وتحقيق أهدافه .

( هـ ) توجيه الأسئلة والاستفسارات

إلى الوزراء الاتحاديين .

مادة ٣٧ - تنفذ القوانين بعد التصديق

عليها من مجلس رئاسة الاتحاد بالإجماع

ويعمل بها بعد شهر من تاريخ نشرها



## مركز الأرقام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

بالجريدة الرسمية للاتحاد الا اذا نص على خلاف ذلك في صلب القانون وللقوانين الاتحادية الاولية على قوانين الجمهوريات فيما يتعلق باختصاص الاتحاد مادة ٣٨ - تقوم السلطات المختصة في الجمهوريات بتنفيذ القوانين الاتحادية في اقليم كل منها ولجلس رئاسة الاتحاد ان يعين المواطنين اللازمين لمراقبة سلامة تنفيذ القوانين الاتحادية في الجمهوريات الاعضاء وتقديم تقارير دورية الى كل من مجلس رئاسة الاتحاد ومجلس الامة الاتحادي .

مادة ٣٩ - جلسات مجلس الامة علنية ويجوز انعقاده في جلسة سرية بنسأه على طلب مجلس الرئاسة او ثلث اعضاءه وللوزراء الاتحاديين حق حضور جلسات المجلس .

مادة ٤٠ - يصدر مجلس الامة الاتحادي لائحته الداخلية .

مادة ٤١ - يتولى رئيس مجلس الامة حفظ النظام والامن داخل المجلس .

مادة ٤٢ - لا يسأل اعضاء مجلس الامة الاتحادي عما يبدونه من اراء داخل المجلس ولا يجوز القبض عليهم في غير حالة التلبس الا باذن من المجلس .

مادة ٤٣ - يصدر قانون اتحادي في بيان المزايا المادية والمعنوية التي يتمتع بها اعضاء مجلس الامة الاتحادي ولا يجوز لعضو المجلس ان يشغل منصبا عاما او وظيفة عمومية في احدى الجمهوريات الاعضاء او في الحكومة الاتحادية او ان يحصل على اى مهزة غير منصوص عليها في القانون الاتحادي المشار اليه .



## مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

مادة ٤٤ - تعود لعضو مجلس الامة الاتحادي عضويته في مجلس الشعب الذي انتخبه اذا انتهت عضويته في مجلس الامة الاتحادي لاي سبب كان ونقاسا للقواعد التي ينظمها دستور الجمهورية واذا فقد احد اعضاء مجلس الامة الاتحادي عضويته في مجلس الشعب الذي انتخبه يحل المجلس او انتهاء مدته يستمر العضو في ممارسة عمله في مجلس الامة الاتحادي حتى يتم انتخاب بديل عنه .

مادة ٤٥ - لمجلس الرئاسة ان يقرر حل مجلس الامة الاتحادي على ان يتم تشكيل المجلس الجديد خلال ثلاثة اشهر على الاكثر من صدور قرار الحل . واذا لم يتم اجتماع المجلس الجديد في هذا الموعد لاي سبب اجتمع المجلس القديم تلقائيا الى ان تتم دعوة المجلس الجديد للاجتماع .

واذا حل مجلس الامة الاتحادي بسبب فلا يجوز حله لذات السبب مرة اخرى .

### المفرع الثالث السلطة القضائية للاتحاد

مادة ٤٦ - يشكل مجلس رئاسة الاتحاد محكمة دستورية من عضوين عن كل جمهورية ويعين المجلس رئيسها للمحكمة من بين اعضائها ويكون له صوت مرجح عند تساوي الاصوات .

ولمجلس رئاسة الاتحاد ان يعين بالمحكمة اعضاء آخرين اذا اقتضت المصلحة العامة ذلك بشرط براعاة مبدأ التساوي بين الجمهوريات وتكون مدة المنسوبة بالمحكمة اربع سنوات قابلة للتجديد

مادة ٤٧ - يقسم اعضاء المحكمة



## مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

اليمين التالية : « اقسام بالله العظيم  
ان احترم الدستور والقانون وان احكم  
بالمعدل » .

مادة ٤٨ - تختص المحكمة الدستورية  
الاتحادية بالامور الاتية :

● الفصل في الطعون التي تقدم في  
مستورية القوانين الاتحادية .

● الفصل في مدى مطابقة قوانين  
الجمهوريات لدستور الاتحاد وقوانينه .

● الفصل في المنازعات ذات الطابع  
القانوني التي تقوم بين سلطات الاتحاد .

وسلطات الجمهوريات او فيما بين  
جمهوريات واخرى عضوة في الاتحاد .

● الفصل في الطعون الموجهة ضد  
القرارات الادارية الاتحادية .

● ابداء الراى الاستشاري في اى  
مسألة دستورية او قانونية تطلب من

مجلس رئاسة الاتحاد او الوزراء  
الاتحاديين او احدى الجمهوريات الاعضاء

● اية اختصاصات اخرى يصدر  
بها قانون اتحادي .

مادة ٤٩ - تصدر المحكمة الدستورية  
قرارات بالاغلبية وباسم الشعب .

مادة ٥٠ - قرارات المحكمة الدستورية  
واجبة النفاذ في جميع اراضى الجمهوريات

الاعضاء في الاتحاد .

مادة ٥١ - تعقد المحكمة الدستورية  
جلساتها في عاصمة الاتحاد ويجوز لها

ان تعقد جلساتها في اى مكان آخر  
داخل الاتحاد .

مادة ٥٢ - يصدر قانون اتحادي  
ببيان مهام المحكمة واجراءاتها والشروط

التي يجب توافرها في من يعين عضوا  
فيها . والحصانات والمزايا المادية



## مركز الأرقام للتخطيط وتكنولوجيا المعلومات

والممنوبة التي يتمتع بها أعضاء المحبة  
والعاملون بها .

### الفصل الثالث مالية الاتحاد .

مادة ٥٣ - يمد مجلس رئاسية  
الاتحاد مشروع موازنة الاتحاد ويحيله  
الى مجلس الامة الاتحادي لمناقشته  
واقراره بقانون اتحادي .

مادة ٥٤ - تبين الموازنة السنوية  
للالاتحاد المبالغ التي تساهم بها كل من  
الجمهوريات الاعضاء في نفقات الاتحاد  
على اساس حصص ذات قيمة متساوية  
وتنظم الموارد الأخرى للاتحاد بقانون  
اتحادي .

مادة ٥٥ - يصدر قانون اتحادي  
ببيان تاريخ بدء وانتهاء السنة المالية  
للالاتحاد وطريقة اعداد الموازنة الاتحادية  
وعلى الجمهوريات الاعضاء ان توحد  
بداية ونهاية السنة المالية في كل منها  
بما يتفق وبداية ونهاية السنة المالية  
للالاتحاد .

مادة ٥٦ - يعرض الحساب الختامي  
على مجلس الامة الاتحادي لمناقشته  
واقراره .

مادة ٥٧ - يعين بقانون اتحادي كيفية  
مراقبة الحسابات الاتحادية ومراجعتها .

### الباب الثالث : احكام عامة

مادة ٥٨ - تختص الجمهوريات الاعضاء  
بكل ما لا يدخل في اختصاص الاتحاد  
وفقا لاحكام هذا الدستور ولكل جمهورية  
من الجمهوريات الاعضاء ان تعهد الى  
سلطات الاتحاد بممارسة اي من  
اختصاصاتها على ان يقرر ذلك مجلس  
رئاسة الاتحاد .



## مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

مادة ٥٩ - يعقد مجلس الرئاسة باسم الاتحاد المعاهدات والاتفاقات الدولية المتعلقة بالمسائل الداخلة في اختصاص الاتحاد ويبلغها إلى مجلس الأمة للاتحاد مشفوعة بالبيان المناسب وتكون هذه المعاهدات والاتفاقات الدولية نافذة في الجمهوريات الاعضاء والتصديق عليها من مجلس الرئاسة ونشرها وفقاً لأوضاع المقررة في هذا الدستور غير أن المعاهدات والاتفاقات الدولية التي تمس السيادة أو يترتب عليها تعديل في أحكام القوانين الاتحادية أو تحمل خزانة الاتحاد ثقلاته غير واردة في ميزانيته لأن تكون نافذة إلا إذا أقرها مجلس الأمة الاتحادي .

مادة ٦٠ - تنزل المعاهدات والاتفاقات الدولية التي أبرمتها الجمهوريات الاعضاء قبل قيام الاتحاد نافذة طبقاً لأحكامها وفي المجال المقرر لها وقت إبرامها وفقاً لقواعد القانون الدولي .

مادة ٦١ - دون إخلال بالاختصاصات المقررة للاتحاد في هذا الدستور بحق شكل جمهورية أن تبرم المعاهدات والاتفاقات الدولية طبقاً لأوضاعها الدستورية وتبلغها إلى مجلس رئاسة الاتحاد

مادة ٦٢ - تتكون بقرار أجماعي من مجلس رئاسة الاتحاد جبهة سياسية تضم ممثلين عن قيادة التنظيم السياسي في كل من الجمهوريات الاعضاء وترتبط هذه الجبهة بميثاق للعمل القومي في اتحاد الجمهوريات العربية من أجل تحقيق التفاعل والترابط بين جماهير الشعب في جمهوريات الاتحاد وترسيخ أسس الديمقراطية وتبنيها وتوحيد منطلقات وأساليب العمل السياسي في





الجمهوريات الاعضاء وخلق مناخ ملائم  
لقيام الحركة العربية الواحدة والى أن  
يتحقق ذلك تكون القيادة السياسية في  
الجمهورية هي وحدها المسئولة عن تنظيم  
ممارسة النشاط السياسي داخل الجمهورية  
مادة ٦٣ - تكون القيادة العسائية  
للقوات المسلحة في كل من الجمهوريات  
الاعضاء لرئيس الجمهورية أو لمن تعينه  
النظم المعمول بها في كل منها .  
مادة ٦٤ - اذا وقعت اضطرابات  
من الداخل أو الخارج في إحدى  
الجمهوريات تهدد أمنها أو تهدد أمن  
الاتحاد تخطر حكومة هذه الجمهورية  
السلطات الاتحادية فوراً لكي تقوم  
الاخيرة باتخاذ الاجراءات الضرورية  
ضمن حدود صلاحيتها لحفظ الامن والنظام  
وفي حالة ما اذا كانت حكومة إحدى  
الجمهوريات الاعضاء في وضع لا يسمح  
لها بطلب العون من الاتحاد أو اذا كان  
امن الاتحاد في خطر فللسلطات الاتحادية  
المختصة أن تتدخل وبدون طلب لحفظ  
النظام واعادة الامور الى نصابها .  
مادة ٦٥ - للاتحاد أن يمتلك أو  
يحوز العقارات الضرورية في العاصمة  
وفي غيرها من اراضي الجمهوريات  
الاعضاء لاتامة مؤسساته ولا تخضع  
ممتلكات الاتحاد واملاله للضرائب  
والرسوم المقررة في قوانين الجمهوريات  
الاعضاء وينظم ذلك قانون اتحادى .  
مادة ٦٦ : ينشئ مجلس رئاسية  
الاتحاد جريدة رسمية اتحادية تنشر فيها



القوانين والقرارات واللوائح الاتحادية .  
مادة ٦٧ : الى ان تقوم المؤسسات  
الاتحادية المنصوص عليها في هذا  
الدستور ، يشكل مجلس الرئاسة لجنة  
للمتابعة ، تضم ممثلا عن كل جمهورية ،  
تكون مهبتها متابعة العمل على وضع  
الدستور الاتحاد موضع التنفيذ في أسرع  
وقت .

مادة ٦٨ : لا يجوز تعديل هذا  
الدستور الا بموافقة ثلثي أعضاء مجلس  
الامة الاتحادي ، وتصديق مجلس الرئاسة  
على هذا التعديل بالإجماع .

ماذا كان التعديل يمس حكما من  
الاحكام الاساسية لاتحاد الجمهوريات  
العربية ، فلا ينفذ الا بعد عرضه على  
الاستفتاء الشعبي ، وتوفر الاغلبية له  
في كل جمهورية .

مادة ٦٩ : تعتبر مقدمة هذا الدستور  
جزءا لا يتجزأ منه .

مادة ٧٠ : يستند هذا الدستور  
مبادئه من الاحكام الاساسية لاتحاد  
الجمهوريات العربية ، ويفسر في  
ضوئها .

مادة ٧١ : يتم التصديق على هذا  
الدستور من قبل المؤسسة الدستورية  
المختصة في كل جمهورية من جمهوريات  
الاتحاد ، وي طرح على الاستفتاء الشعبي  
مع الاحكام الاساسية لاتحاد الجمهوريات  
العربية ، الصادرة في بنغازي بتاريخ  
٢١ صفر سنة ١٣٩١ هجرية ، الموافق  
١٧ من أبريل [ نيسان ] سنة ١٩٧١  
ميلادية .



وتكتسب الاحكام الاساسية للاتحاد  
وتنصوص هذا الدستور قوة النفاذ بعد  
توافر الاغلبية لهسا في كل جمهورية من  
الجمهوريات الاعضاء .  
مادة ٧٢ : يتم تبليغ هذا الدستور فور  
نفاذه ، كوثيقة رسمية ، الى كل الدول  
العربية ، والى الامانة العامة لجساعة  
الدول العربية .

انور السادات

رئيس الجمهورية العربية المتحدة

معمر القذافي

رئيس مجلس قيادة الثورة ورئيس مجلسي

الوزراء في الجمهورية العربية الليبية

هياظ الاسد

رئيس الجمهورية العربية السورية